المباينة كذلك ح لان تقدم او صاحب كان تزوجتك فانت طالق
ثلاثا وانت علي كظهر امي ح يعني ان الظهار اذا تقدم
على الطلاق فانه لا يسقط كقوله لها انت علي كظهر
امي وانت طالق ثلاثا فاذا تزوجها يعود حكمه فانه
لا يجزيه حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل
ان يتماسا وكذلك لا يسقط الظهار اذا صاحبه الطلاق
كقوله لامراة اجنبية ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا
وانت علي كظهر امي فانه اذا تزوجها يلزمه الظهار لما
علمت ان المعلق والمعلق عليه يتعقبان في ان واحد عند
وجود سببهما لا يتقنا الترتيب فيهما وسواء في
التعليق المذكور في مجلس او مجلسين فانهما يتعقبان
بالعقد فتطلق بمجرد العقد ثلاثا فاذا تزوجها تعود
زوجة فانه لا يجزيه حتى يكفر كفارة الظهار وبعبارة
المراد بالتقدم المذكور التقدم لا الزماني ولا المكاني بدليل الترتيبي
في قوله او صاحب اي في الوقوع لا في اللفظ اما بناء
على ان المعلق والمعلق عليه يتعقبان معا والمعلق
والمعلق بجوعهما يشتركان في الوقوع واذا وقعا معا
وجد الظهار له بحذا او الواو لا الترتيب او ان وقوع احدهما
دون الاخر ترجيح بلا مرجح وقول تنت باد لم يسبق
احدهما الاخر اي في الوقوع كان يعطف او لا كان العطف
بثم او غيرها لتعريبة التعليق كانت طالق ثلاثا
ثم انت علي كظهر امي وفي كلام المتيطي نظر ح وان
عرض عليه نكاح امراة فقال هي امي فظهار ش
يعني ان الانسان اذا عرض عليه نكاح امراة ليتزوجها
فقال عند ذلك هي امي فانه يلزمه الظهار اذا تزوجها

لان

لان قوله ذلك خرج مخرج الجواب يعني ان قوله هي امي قرينة
على ارادة التعليق فكانه قال ان قلت هي امي فاذا
تزوجها كان مظاهرا منها الا ان يتعبد وحينئذ ان كفر
او اكرامة او الاهانة فلا يلزمه شيء وان قال لامراة
له يوحن عليه نكاحها انت علي كظهر امي مع قوله لله
بالطاول ثم تزوجها فانه لا يلزمه الظهار ولا يلزمه
الايلاء كما في التنبيهات ح ويجب بالعود وتحتم بالوطي
ويجب بالعود ولا يجزيء قبله ح يعني ان كفارة الظهار
يجب بالعود الذي تقدم ذكره فلو كفر قبل العود لم يجزه
لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله ما دامت
المراة في عصمته فان طلقها او مات عنها سقطت
الكفارة عنه وتحتم الكفارة على المظاهر بوطيه
للمظاهر منها ولو كان ناسيا وسواء بقيت في عصمته
او طلقها وسواء تحتم بالوطي او لا لانه بحنث
بسواء ما اعاد قوله ويجب بالعود لترتب عليه
قوله ولا يجزيء قبله اذ لو حذفه لاوهم عود الضمير الى
الوطي وليس كذلك لو قدم قوله ولا يجزيء قبله على
قوله وتحتم بالوطي اغناه عن التكرار قال بعض
شيوخنا اياه من النسخ كذلك وتحتمها ويجب بالعود
ولا يجزيء قبله وتحتم بالوطي وعليها فلا يسقط المراد
بالوجوب توجه الخطاب عليه به وفائدته سقوط
الكفارة اذا طلقها او مات قبل العود وقبل الوطي
فلم يكن بين قوله يجب وتحتم لزوم ولا ان احدهما
يغني عن الاخر ولا ان الثاني توكيد للاول بل الاول
من قبيل الواجب المخير فلو سكت عن قوله وتحتم